

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٥

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

ويسعدني بوجه خاص، أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء العديدين وغيرهم من كبار واضعي السياسة الذين قدموا من عواصمهم للاشتراك في هذا المؤتمر. إن حضورهم يعد استجابة مناسبة جداً لمقرر الجمعية العامة في العام الماضي الذي يدعو إلى انعقاد هذا المؤتمر على المستوى العالمي الملائم لصنع القرار. وإن حضورهم اليوم، شأنه شأن انعقاد هذه المناسبة في حد ذاته، إنما هو تكريم للأسر في جميع أنحاء العالم، وشاهد على الأهمية والأولوية العالية التي يوليها المجتمع العالمي للأسر ولقضايا الأسرة في نطاق عملية التنمية المستدامة.

البند ٩٥ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة.

المؤتمر الدولي المعني بالأسر.

إن المؤتمر الدولي المعني بالأسر ينعقد في وقت تواجه فيه البشرية لحظة حاسمة لمستقبلها المشترك. ويصدق هذا أيضاً على الأمم المتحدة. فالحقائق والفرص والتحديات التي تواجه الحضارة الإنسانية اليوم تشكل صورة تختلف اختلافاً شاسعاً عما كان عليه الأمر في العقد الماضي. وقد تأثرت بهذا التطور جميع مجالات الجهود الإنسانية لا مجرد النواحي الأساسية في الحياة اليومية على مستوى الفرد والأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية والمجتمع

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذا الصباح، ستعقد الجمعية العامة، وفقاً للمقرر المتخذ في جلستها العامة الثالثة وعملاً بقرارها ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفي إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال، أولى الجلسات العامة التي ستعقد لتنفيذ عملية متابعة السنة الدولية للأسرة، وهي الجلسات المقرر تسميتها المؤتمر الدولي المعني بالأسرة.

ويسرني أن أرحب بالمشاركين في هذا المؤتمر الدولي المعني بالأسر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداؤه الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

94-86712

فمن ناحية، تبرز الحقائق الاجتماعية - السياسية المعاصرة أهمية ومسؤوليات الأسر وتزيد من دورها أهمية على أهمية. كما أنها تعزز الوظيفة الأساسية للأسرة في بناء مجتمع مدني عادل، وفي جهودنا العالمية من أجل السلم والتنمية المستدامة. إلا أنه في مواجهة التغيرات التي طرأت في الفترة الأخيرة خارج نطاق الأسرة، والتحولات العميقة الموازية التي حدثت في الأسر ذاتها، تراوحت استجابة الأسر بين التكيف الناجح والانحياز الكامل.

ومن الناحية الأخرى، يرى المرء في كثير من الأحيان سلوكا سلبيا واستغلالا في داخل الأسرة. والطبيعة الحميمة للعلاقات الأسرية هي على وجه التحديد السبب في السكوت عليهما، وبسببهما لا يتمكن جميع أفراد الأسرة من التمتع بحقوقهم الفردية على قدم المساواة. ومن ثم فإن الأسر كوحدات اجتماعية ديمقراطية لا تزال مثالا أعلى لا يتجسد في الواقع تماما. وهذا أمر يكتسي مزيدا من الأهمية لأن الأسرة لا يمكن أن تكون أساس رفاه الأفراد والمجتمعات والأمم إلا عندما تقوم على مبادئ المساواة، وعدم انتهاك حرمة حقوق ومسؤوليات الفرد على قدم المساواة سواء كان ذكرا أو أنثى، والاحترام المتبادل، والمحبة، والتسامح.

من الواضح أن الحالة الراهنة للأسر في العالم عامل حيوي يمكن أن يؤثر على خطى التقدم الاجتماعي والتنمية. ومن الأساسي أن يساند المجتمع الأسر دونما إبطاء في الوفاء باحتياجاتها وأداء وظائفها، وأن يشجع المزيد من التغيرات الإيجابية ضمن الأسر وأن يعزز دور الأسرة باعتبارها المكان الأساسي للتعليم وممارسة القيم والحقوق والمسؤوليات والديمقراطية.

وبافتتاح هذا المؤتمر الدولي المعني بالأسر، يقترب المجتمع الدولي بسرعة من إكمال المرحلة الأولى من جهوده الهامة المبدولة لإيلاء الأسرة قدرا أعظم من الاهتمام. وفي إعلان السنة الدولية للأسرة، حددت الجمعية العامة أحد أهدافها الرئيسية بأنه زيادة الوعي، في صفوف صانعي السياسات والجمهور على حد سواء، بالدور الفريد الذي تضطلع به الأسرة. لقد قُطعت خطوات كبرى في سبيل الوفاء بهذا الهدف. ولقد مكنتنا السنة الدولية من جعل موضوع الأسرة مكونا أساسيا من مكونات مفهوم التنمية ومكونات الحوار الدولي بشأن تلك القضية.

المحلي والمجتمع الوطني، بل أيضا مجتمع الأمم العالمي بمفهومه الاجتماعي - السياسي الأوسع.

ونتيجة لذلك، بدأت الأمم المتحدة في وضع أساس مفاهيمي متزايد الصقل والفعالية لمواجهة حقائق الحاضر فيما تبذله من مساع في مختلف المجالات. ونحن على وشك بلورة عملية تنمية محورها الإنسان، وهي عملية تدمج فيها مختلف مجالات النشاط الإنساني في كل مترابط ومتماص وتجتمع فيها عناصر أساسية هي السلم، والنمو الاقتصادي المستدام، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والحكم الصالح.

وقد أسهمت إسهاما كبيرا في هذه العملية التطورية مناسبات ومبادرات أخيرة عديدة، كل في مجالها، وأدت دورا هاما في هذا السبيل. وسيصدق هذا أيضا على مناسبات مقبلة أخرى مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وقد اعترفت الجمعية العامة، بإعلانها ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، بالدور الهام الذي يمكن أن ينهض به في سياق هذه العملية عنصر جوهري آخر في المجتمع، ونعني به الأسر بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية.

وبالتالي أولت الجمعية، للمرة الأولى في التاريخ، اهتماما خاصا للأسرة كموضوع للعمل الاجتماعي، وذلك باعتبارها عنصرا من عناصر عملية التنمية ومستفيدا منها في آن واحد وباعتبارها تحتل موقعا متميزا في قلب مختلف المشاكل التي تؤثر على مختلف المجموعات الاجتماعية وشتى قطاعات النشاط.

وكما ذكر سلفي في العام الماضي عندما عقدت الجمعية جلسة خاصة لتدشين السنة الدولية للأسرة، فإن المفهوم الأساسي لأهمية الأسرة للمجتمع على جميع المستويات قد أرسى في الأساس الذي قامت عليه أممنا المتحدة. ولكن كما تعرضت المؤسسات الاجتماعية - السياسية الأخرى في جميع أرجاء العالم إلى تحولات عميقة، وخاصة في السنوات الأخيرة، فإن الأسرة، التي هي أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق، قد تعرضت بدورها إلى قلاقل كبيرة في هذا الزمن الذي يتيح لها أيضا فرصا جديدة ويضع أمامها تحديات لم يسبق لها مثيل.

التي عبثت عن طريق الصندوق الطوعي للسنة، وكذلك عن طريق التبرعات العينية. كما تضمنت مختلف مراحل الاحتفال بالسنة استراتيجيات وأنشطة ترويجية وإعلامية حسنة الإعداد. ولكن هذا كله مجرد بداية. فلا يزال أماننا العمل الشاق المتمثل في تعبئة الطاقات والسعي من أجل الاضطلاع بأنشطة أدوم.

وأود أن أشيد عن استحقاق شركائنا العديدين في السنة الدولية للأسرة لعملهم الفعال وإسهاماتهم المالية والعينية. لقد نسقت المرحلة التحضيرية والاحتفالات بالسنة نفسها الأمانة المخصصة للسنة، التي اضطلعت اضطلاعاً فعالاً بأدوار الحافز والمنشط والمنسق للجهود الوطنية والدولية.

واسمحوا لي أن أعرب، نيابة عن الجمعية، عن عميق امتناننا للأمين العام وعن أحر التهاني على عمله الممتاز في هذا المجال، آخذين في اعتبارنا خاصة التعقيدات الفنية للموضوع، والافتقار الشديد إلى الموارد، وكون أمانة السنة من أصغر الوحدات التي كلفت على مر الزمن بمهمة التنسيق الشامل لمناسبات دولية بهذه الضخامة. ولا بد أن نسجل ترحيبنا بهذا المثال على حسن إدارة الموارد وترشيد العمل.

إن النجاحات الجديرة بالإعجاب التي أحرزتها حتى الآن السنة الدولية للأسرة، تضع بدورها مقاييس عالية لهذا المؤتمر. في العام الماضي قررت الجمعية تكريس هذا المؤتمر لتنفيذ أنشطة المتابعة للسنة، وعن طريق هذه المداولات يرجى أن تتمكن الدول الأعضاء من إرساء مبادئ أوطد لعملنا في المستقبل من أجل الأسرة. فعلياً أن نوفر وجهة واضحة لهذا العمل وأن نشرع في تحديد طرائقه وأولوياته. ولقد طلبت الجمعية أن تقدم الأمانة مشروع خطة عمل بشأن الأسرة إلى الدورة الخمسين للجمعية، ويرجى من مداولاتنا أن تكون بدورها أداة مفيدة جداً في إنجاز تلك المهمة.

موجز القول هو أن على هذا المؤتمر أن يعد المسرح للعمل الذي سيتخذ على المدى الطويل. إن المهمة بالغة الصعوبة، ولكننا ندين لجميع الأسر في العالم ببذل أفضل جهودنا من أجل تحقيقها.

وما من شك في أن السنة الدولية قد أتاحت إعادة تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتصلة بالأسرة. فعلى سبيل المثال، تم التسليم بأن السياسات الاجتماعية يجب أن تستجيب لمبادئ كلية تركز على الأسرة؛ وبأن المشاكل التي تواجه الأسر والدول، على تنوعها، مشاكل يتجلى الكثير منها على نحو واحد في جميع المناطق وجميع البلدان؛ وبأن السنة ليست إلا الخطوة الأولى في عملية طويلة لدعم الأسر؛ وأن التعاون الدولي أساسي في معالجة القضايا المتصلة بالأسرة.

ولقد شهدنا أيضاً خلال السنة ظهور نهج بناء بصفة خاصة إزاء المشاكل المتصلة بالأسرة. وقد بذل جهد متواصل لكفالة اتسام أنشطة السنة على جميع المستويات، أولاً، بالاعتراف بتنوع الحياة الأسرية وبمبدأ التعددية في أنماط أداء الأسر لوظيفتها؛ وثانياً، بالتأكيد على المساواة بين الجنسين في المجتمع وفي الأسرة؛ وثالثاً، بإيلاء أهمية كبرى لحقوق الأطفال. ونتيجة لذلك، هناك وعي متزايد بأنه لا غناء بتاتا عن معالجة القضايا المتصلة بالأسرة وإحداث تغييرات إيجابية في الأسر، لأن ذلك أمر أساسي لتحقيق تقدم هام ومستدام في الجهد العالمي لصالح المرأة والطفل وغيرهما من أعضاء المجتمع المستضعفين.

وإذا ما نظر المرء إلى الطريقة التي ترعرعت بها السنة الدولية من مرحلة البرعم إلى مرحلة النضج التام، خلال بضع سنوات، ليس إلا بفضل الجهود الدؤوبة المكرسة لها، لم يسعه إلا أن يخلص إلى أن الاستراتيجية الأساسية للسنة قد نفذت بصورة فعالة بواسطة الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي حيث قام عدد كبير من الشركاء بدور حاسم في هذا السبيل. ومن الشواهد على هذا، الاشتراك النشط من جانب حوالي ١٥٠ دولة عضواً، وسلطات وطنية على أعلى المستويات، وعدد كبير من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، ومئات المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، والأوساط الأكاديمية وأوساط القطاع الخاص وآلاف المتطوعين المتحمسين في شتى أرجاء العالم. كما أسهم قرار تركيز أنشطة السنة على المستويين الوطني والمحلي إسهاماً كبيراً في إنجاز السنة، لأن هذه الأنشطة قد حظيت بدعم فعال من جانب العديد من التدابير الإقليمية والعالمية، كالاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأربعة والمحفل العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي دشن به السنة. ولقد تجلت الأهمية الحيوية للموارد

غير أنه ليس هناك أدنى شك في أهمية الأسرة. وأسوة بالدولة والأمة وهذه المنظمة العالمية نفسها، فإن الأسرة كائن حي يقوم بتأدية وظائفه، وعليه أن يتكيف مع التغيرات العديدة العميقة التي تجري في العالم.

وقد تم التسليم أيضا بأن للأسر احتياجات عديدة، وأن الأسر في مجتمعات عدة في ضائقة. فهي تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية خطيرة. ومن ثم ينبغي أن تحظى الأسر بالحماية التامة والدعم الكامل من جانب المجتمع والدولة - أي بما يتجاوز كثيرا اعلانات المبادئ المضفاضة. فالأسر بحاجة إلى مساعدة ملموسة توفرها السياسات والبرامج والخدمات.

ومن الجلي أن جميع مجالات السياسة الاجتماعية تؤثر في الأسر. غير أن الأسر في ذاتها بحاجة إلى المؤازرة. ولذلك ينبغي للسياسات أن تبدي حساسية لأوضاع الأسر. ويجب أن يكون الهدف تمكين الأسر من الاضطلاع بأدوارها وتأدية وظائفها في المجتمع.

وقد جاء النقاش بشأن دور الأسرة مواكبا لعملية التفكير من جديد بدور الأمم المتحدة على صعيد التنمية. وحدث تداخل بين الموضوعين، فكان أن أصبح مقبولا الآن بصورة عامة أن التدابير الرامية إلى دعم الأسر تشكل عنصرا هاما في جهود التنمية بشكل عام.

وهذا الوعي الجديد بالأهمية الفائقة للأسر بالنسبة لقضايا التنمية تترتب عليه آثار بعيدة المدى. فالأسر هي عناصر فاعلة هامة في عملية التنمية المستدامة وهي المستفيدة منها. وبدون مشاركة الأسر في عملية التنمية، لا يمكن أن يكتب لها النجاح. فالأسر بوصفها من المنتجين والمربين، تضطلع بدور هام في التنمية البشرية. وفي هذه المجالات وفي مجالات عديدة أخرى، تكون الأسر هي الآليات الأولية التي يعتمد عليها المجتمع البشري في تحقيق أهدافه.

فمن المسلم به في العالم بأسره أن الأسر عناصر فاعلة هامة في مجال التعليم. ولا نزاع حول دورها في مجال الصحة. إنها اللبنة التي تكون صروح المجتمعات والمدن. وأهمية الأسرة لرفاء ونمو الأطفال نقطة طالما حظيت بتوافق عالمي في الآراء. فالقرارات التي تتخذ داخل الأسر تمس إذن صميم مسائل مثل النمو السكاني، والتنمية الاقتصادية، والحماية البيئية، وسلوك الأسر

والآن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي يرغب في الإدلاء ببيان أمام الجمعية العامة في هذا الوقت.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات، قررت الجمعية إعلان سنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة.

ولم يكن هناك توافق في الآراء آنذاك. فالبعض لم ير مبررا للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. وانقسمت الآراء بشأن الهدف منها. ودفع البعض بأن إظهار التأييد للأسرة قد ينطوي على تمييز ضد من يفضلون العيش خارج إطار الوحدة الأسرية. كما كانت هناك خلافات في الرأي حول الأنشطة التي ينبغي أن تنظم احتفالا بالسنة.

ولذلك حرصت في بياني الذي أدليت به في كانون الأول/ديسمبر الماضي لإعلان بدء هذه السنة الدولية، على الدعوة إلى تركيز اهتمامنا على تحقيق نتائج عملية: إذ ينبغي للسنة الدولية أن تؤدي إلى تدابير ملموسة لتعزيز حالة الأسرة في شتى أنحاء العالم.

واستطيع اليوم أن أعلن أن قدرا كبيرا من التدابير العملية يجري اتخاذها بالفعل، وهناك تدابير أكثر يخطط لاتخاذها. بل أن بوسعي أن أعلن أيضا أن السنة الدولية للأسرة قد فاقت فعلا جميع التوقعات من ناحية أساسية واحدة.

فالسنة الدولية للأسرة أثارت نقاشا في شتى أنحاء العالم، وأدت إلى توضيح العديد من الأفكار السياسية. وقد تبدت نتيجة لعملية النقاش والتفكير رؤى جديدة.

فبدلا من البلبلة والتردد، أصبح الآن ثمة توافق في الآراء على دور الأسرة في المجتمع الإنساني. واليوم، تسود روح واقعية جديدة. فما من خلاف على أن الأسرة مؤسسة هامة في المجتمع الإنساني. بل أصبح من المسلم به أن المجتمع هيكلي يتكون من الأسر ومن الأفراد الذين يرتبطون بالمجتمع، في المقام الأول، من خلال الأسر.

وتختلف الآراء بشأن ما ينبغي أن تكون عليه الأسرة المثلى - والواقع أن الأسر نفسها تتباين كثيرا.

لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية - أخذت تبرز إلى حيز الوجود نظرات جديدة، ومبادئ جديدة، ورؤية جديدة.

إننا نحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وسيشهد عام ١٩٩٥ أيضاً مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ، وسيكون هذا الوقت وقت للتأمل وإعمال الفكر، خاصة في قضايا التنمية.

إن التحدي يتمثل الآن في كفالة الحفاظ على الزخم الذي اكتسب إبان التحضير للسنة الدولية وأثناء الاحتفال بها. إن آليات العمل في المستقبل قائمة فعلاً، وهيئات التنسيق الوطنية كانت قوة حافزة على تعبئة العمل في جميع بلدان العالم. وبعض الحكومات قد بادرت فعلاً باتخاذ خطوات عملية، وبعضها أنشأت وزارات أسندت إليها ولاية محددة تتعلق بالسياسة الأسرية.

إن الأسرة الإنسانية، من أعلى مستوياتها إلى أدناها، لا بد لها أن تتحد في تفانيها في العمل على تأمين مستقبل مستدام لجميع الشعوب. والسنة الدولية للأسرة توفر نقطة إنطلاق لذلك.

وإذا ما نظر المرء الآن إلى الوراثة سنوات قليلة لتعجب لكون أهمية الأسرة، بوصفها مؤسسة إنسانية، قد كانت تعتبر في يوم ما مسألة خلافية. إلا أن من الواضح الآن أنه حدث تغير جذري هائل في المواقف السياسية.

فمن المسلم به اليوم أن الأسرة مؤسسة رئيسية في البنية الاجتماعية لكل مجتمع إنساني. والواقع أن اختلاف الآراء حول دور الأسرة وعملها ومستقبلها إنما يرجع إلى ما تتصف به الأسرة من أهمية. واليوم، أخذ العالم يعترف، بروح عملية جديدة، بأهمية الأسر. ولذلك، اسمحوا لي أن اختتم بالكلمات التالية التي نسبت إلى كونفوشيوس:

"عندما يوجد حب في الزواج، يوجد تآلف في المنزل؛ وعندما يوجد تآلف في المنزل، يوجد الشعور بالرضا في المجتمع المحلي؛ وعندما يوجد الشعور بالرضا في المجتمع المحلي، يوجد ازدهار

ومواقفها يؤثران تأثيراً بالغاً على تناول مسائل المساواة بين الجنسين.

والأسر تهيب موطناً موحداً للتركيز في معالجة العديد من مشاكل التنمية. فالتركيز على الأسر يساعد في بناء الجسور بين مختلف الاختصاصات وقطاعات السياسة العامة وممارسي المهن الفنية العليا. فهو يكشف بوضوح عن الصلة القائمة بين قضايا مختلفة من قضايا التنمية. ويوفر آلية للعمل المتناسك على المستوى الأساسي للحياة الإنسانية.

كما تتيح الأسر نهجاً عملياً لإدماج حقوق الإنسان في السلوك العادي في الحياة اليومية. فالأسرة هي القناة الأولى والأساسية للتوعية بحقوق الإنسان. والأدوار التي تضطلع بها كأفراد في المجتمع وفي الحياة العامة إنما تتشكل إبان طفولتنا في أحضان الأسر. فالأطفال الناشئون في أسرة تعلمهم التسامح والمساواة بين الجنسين سيكونون قد حصلوا على أفضل تثقيف بشأن حقوق الإنسان. وفي كونهم قد خبروا فيها آيات الإنصاف والعدالة الاجتماعية خير ضمان بأنهم سيتوخون هذه القيم في المجتمع الأكبر.

لقد كانت السنة الدولية للأسرة سنة مثمرة بمعنى آخر. فلقد دلت على أن بإمكان المجتمع الدولي حشد طاقاته للعمل على مستوى القاعدة الشعبية، وأن بوسعهم أن يجد وحدة الهدف في عالم سمته التعددية. والسنة الدولية للأسرة دليل على إرادة سياسية جديدة ومقدرة جديدة على حل المشكلات العالمية من خلال الوحدات الأساسية للمجتمع.

إن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ضمت صفوفها لتأييد السنة الدولية، وشرعت في عمليات طويلة الأجل تعود بالفائدة على الأسر. والسمة المميزة للسنة الدولية تتمثل في مشاركة شتى المجموعات المهنية. وقد أفادت السنة الدولية أيضاً من توجيهات عدد كبير من الاختصاصات. لقد كانت مبادرة مبنية على الشراكة، وقوتها شهادة على ما للتركيز على الأسرة من سلطان على النفوس. وجاذبيتها العالمية إنما ترجع إلى الأهمية العالمية للأسر في التجربة الإنسانية.

ومن خلال السنة الدولية للأسرة ومن خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي

والثقافة وغيرها من الخدمات والاحتياجات اللازمة للارتقاء بالأسرة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. كما أفرد البرنامج المشار إليه الباب الخامس للأسرة وأدوارها وحقوقها المختلفة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع، وركيزة توازنه وتقدمه.

لقد اضطلعت المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها الاتحاد الدولي للمؤسسات الأسرية، بمهمة طموحة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية للتضيق للسنة الدولية للأسرة. وقد حرصت مصر على المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة المرتبطة بهذه المناسبة، فشاركنا في مؤتمر قبرص عام ١٩٩١ حول الحقوق الاجتماعية للأسرة، وفي مؤتمر بولندا عام ١٩٩٢ حول الحقوق القانونية للأسرة، ومؤتمر كورتيا بالبرازيل عام ١٩٩٢ حول الحقوق الاقتصادية للأسرة، وسعدنا باستضافة مؤتمر الحقوق الثقافية للأسرة لسنة ١٩٩٣ الذي عقد في القاهرة تحت رعاية السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية.

وقد أولينا، في مصر، هذه المناسبة والاحتفالات المرتبطة بها عناية خاصة، فلم نكتف بجعلها مناسبة ذات أبعاد ثقافية وإعلامية فقط، وإنما جعلنا منها أيضا واقعا عمليا محسوسا، تشعر به كل أسرة في جميع المدن والمحافظات والقرى المصرية وذلك عن طريق تشكيلنا للجنة الاستشارية للأسرة، التي تشرفت برئاسة والتتي تضم الخبراء والمتخصصين في كافة المجالات المرتبطة بالأسرة. وهي معنية برسم السياسات والاستراتيجيات على المستوى القومي، وقد انبثقت عنها لجان فنية ومحلية مسؤولة عن التطبيق والتنفيذ على مستوى الوحدة المحلية.

ولن أسهب في إبراز أهم المشروعات التي نجحنا بالفعل في تنفيذها وإنما سأركز فقط على اثنين منها: أولهما؛ مشروع التأمين الاجتماعي الذي حقق للأسرة المصرية الأمن والأمان في حاضرها ومستقبلها، فلقد نجحنا في توسيع نطاقه، حيث امتدت المظلة التأمينية لتشمل كل مواطن مصري، سواء كان يعمل داخل مصر أو خارجها، حيث ارتفع عدد المؤمن عليهم تأمينا مباشرا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى نحو ١٥,٩ مليون مواطن. كما بلغت قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة خلال العام المالي الماضي ٥,٤ بليون جنيه، استفاد منها نحو ٦,٧ مليون مواطن من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم. وإننا نؤكد، من خلال

في الأمة؛ وعندما يوجد ازدهار في الأمة، يوجد سلم في العالم".

إن الأمم المتحدة ستكرم الإنجازات العديدة للسنة الدولية. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الأسر على الصعيد الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على بيانه.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المؤتمر الدولي المعني بالأسر اليوم الساعة ١١/٠٠.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب، إذن، إلى الممثلين الراغبين في المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بالأسر أن يسجلوا أسماءهم في القائمة بأسرع وقت ممكن.

أعطي الكلمة الآن لسعادة الدكتورة آمال عثمان، وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية في مصر.

السيدة آ. عثمان (مصر): إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٢/٤٤ لعام ١٩٨٩ الذي خصص عام ١٩٩٤ للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة يعكس الالتزام العالمي بترسيخ مفهوم الأسرة باعتبارها الدعامة الرئيسية للمجتمع وأساس تقدمه وتنميته.

وقد لعبت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دورا رائدا في حماية الأسرة ودعمها، وتوظيف التعاون الدولي لمساندتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية. ولقد أعلنت مؤتمراتها الدولية، وآخرها مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، من وظيفة الأسرة بإقرارها لاستراتيجيات وبرامج عمل دولية من شأنها تعزيز دعائم الأسرة المعنوية وقدراتها الاقتصادية.

لقد أكد هذا المؤتمر، من خلال برنامج العمل الذي اعتمده، بتوافق غير مسبوق لآراء المشاركين فيه، على ضرورة النهوض بالمرأة وتنميتها وإدماجها في برامج التنمية الشاملة، وعلى أهمية التعليم والصحة

في الدول الأوروبية والافريقية، وانتقالها مؤخرا إلى دول أمريكا اللاتينية.

لقد أكد بيان مصر الذي ألقاه السيد عمرو موسى، وزير الخارجية، أمام الدورة الراهنة للجمعية العامة تركيزنا على التوجه المتعلق بالتنمية الاجتماعية وعالميتها وعلى تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الخصوص، ودعوتنا للجميع إلى إعطاء البعد الاجتماعي أولوية في الحياة الدولية. ومن هذا المنطلق سيكون تحركنا في المحافل العالمية في إطار التحضير للمؤتمرات الدولية ذات الارتباط والتأثير الاجتماعي المتعاضد، وأهمها قمة التنمية الاجتماعية، والقمة الرابعة للمرأة، ومؤتمر المستوطنات البشرية الثاني.

إن قمة كوبنهاغن بمحاورها الثلاثة: مواجهة الفقر، والحد من البطالة، وتحقيق التكامل الاجتماعي؛ وقمة بكين التي تهدف إلى تمكين نصف المجتمع أي المرأة، من حقوقها وتنمية قدراتها من أجل تحقيق التقدم والنمو والسلام؛ ومؤتمر استنبول الذي سيسعى إلى تحسين الظروف المحيطة من الناحية الفعلية بالمستوطنات البشرية، خاصة فيما يتعلق بالفئات الأكثر تأثرا وعلى رأسها المرأة، كلها حلقات متصلة ومتراصة في إطار أوسع هو التنمية الاجتماعية بمعناها العريض الشامل المتكامل. وهذه التنمية لن تتحقق إلا من خلال تنمية الأسرة وتعزيز أركانها.

إن الأسرة، مهما اختلف المنظور الحضاري لها، باقية كمفهوم اجتماعي راسخ، وكحقيقة مؤسسية دائمة، وكوحدة اقتصادية منتجة. من هذا المنطلق يتعين علينا جميعا، كحكومات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، التعامل معها وحمايتها والنهوض بها.

إن دعم وتأصيل التعاون الدولي من أجل تنمية وتعزيز دور الأسرة هو هدف اجتماعنا اليوم، فنحن مطالبون بوضع خطة عمل دولية محددة الأهداف واضحة البرامج قابلة للتقسيم المرحلي الطويل الأمد والقصير الأمد، يؤمن بها ويشارك في تنفيذها الجميع، حكومات وأفراد، هيئات دولية وقومية، وذلك تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي ولجانها الوظيفية.

إن التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم أثرت بصورة مباشرة على الأسرة وعلى واقعها

هذه التغطية التشريعية والعملية، ضرورة حماية الفرد والأسرة والمجتمع، دون تفرقة بين الرجل والمرأة، من أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والبطالة وما يترتب عن الحمل والوضع. ومن أهم نظم التأمينات التي تغطي فئات الشعب المختلفة؛ نظام التأمين الاجتماعي على العاملين في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام والخاص الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. وقد بلغ عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا النظام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ نحو ٩ ملايين؛ ونظام التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وقد بلغ عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا النظام حتى نهاية العام المالي السابق نحو ١ ٥٠٣ ٠٠٠ مؤمن عليه؛ ونظام التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وقد بلغ عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا النظام نحو ٥٤ ألف مؤمن عليه؛ ونظام التأمين الاجتماعي على العمالة غير المنتظمة الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ويشمل الباعة الجائلين وعمال التراحيل والعاملين المؤقتين بالزراعة والعاملين بالصيد لدى أصحاب الأعمال في القطاع الخاص وخدم المنازل وغيرهم من فئات العمالة غير المنتظمة، وقد بلغ عدد المؤمن عليهم وفقا لهذا النظام نحو ٥,٤ مليون مواطن.

ويعتبر المشروع الثاني هو مشروع الأسر المنتجة في حد ذاته أسلوبا للتنمية المتكاملة وذلك بتحويل الأسرة إلى وحدة إنتاجية قادرة على مواجهة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية عن طريق مضاعفة قدرة وكفاءة الأسرة من الناحية المادية. ويضم المشروع حاليا حوالي ٩٠٠ ألف أسرة، وفي قوائم الانتظار مليون أسرة تصبو إلى الانضمام إليه. ونستطيع أن نفخر اليوم بأننا نجحنا في تنمية الإمكانات والموارد البيئية المتاحة، واستثمارها، وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مضافة.

كما قمنا بتنمية الاتجاه والسلوك الإنتاجي كقيمة اجتماعية لدى الأسرة والفرد. وأضيف إلى ذلك أننا حافظنا على الصناعات والحرف ذات التراث المصري الأصيل، مع تطوير أنماطها ومكوناتها وخاماتها. والدليل الأكبر على نجاح المشروع هو استمرارية معارضة الأربعة وثلاثين داخل الجمهورية ونجاح هذه المعارض

كان يرمي إلى تحقيق نتائج موحدة، كاستراتيجية لمكافحة الفقر. ونظرا لخصائص المجتمع في أوروغواي في ذلك الوقت، فإن "التمييز الإيجابي" - إذا أردنا أن نستخدم تعبيراً مستحدثاً - لم يكن ينظر إليه على أنه طريقة فعالة لإتاحة الفرص للجماهير، أو كفالة المساواة في المعاملة أو تحقيق نتائج موحدة. ومن وجهة النظر التشريعية أحرزت أوروغواي منذ بداية هذا القرن تقدماً اجتماعياً كبيراً في مجالات العمالة والسياسة والحقوق المدنية. وسأحاول الآن وصف السنوات الأخيرة والتقدم المحرز في وضع سياسات خدمة الأسرة.

وفي ذلك الصدد، فإن جهود حكومتي الأساسية اتخذت صورة رباعية:

فأولاً، في عام ١٩٩١، أنشأنا المعهد الوطني للأسرة والمرأة، تحت إشراف وزارة التعليم والثقافة، لإدارة سياسات الحكومة في ذلك المجال. وقد كان لإنشاء ذلك المعهد أثر فعال على المجتمع بأسره. والمركز الدائم الممنوح للمعهد والموارد المخصصة له يشهدان على التزام حكومة بلادي.

وثانياً، في نيسان/أبريل ١٩٩٤ أنشأت حكومة أوروغواي اللجنة الوطنية للأسرة، بغية إضفاء الدوام والاستمرارية والاتساق على سياساتها العامة ذات الصلة بحيث لا تكون مجرد تغيير معرض للتقلبات السياسية. وتضم هذه اللجنة في عضويتها التعددية الطابع خبراء بارزين، وقد بدأت تثبت فعلاً في هذه السنة الأولى قدرتها على تقديم مقترحات بشأن مسائل عملية تؤثر على الأسرة، وتؤثر بالتالي على جميع أفراد شعب أوروغواي.

وهذه البدائل والخيارات المؤسسية تتضمن التدخل على صعد مختلفة؛ وهي تعبر عن العلاقة الجديدة بين المجتمع والدولة. وتهدف إلى تزويد الأسر بخدمات اجتماعية أفضل، وذلك بفضل التنسيق المؤسسي والدعم الذي يقدمه جهاز الدولة بأسره.

وحكومة أوروغواي ألزمت نفسها بالاهتمام بالأسرة في أوروغواي وبكل عضو من أعضائها، مع التركيز بوجه خاص على قطاعات السكان الأكثر ضعفاً: وأقصد النساء والأطفال والشباب والمسنين. إن متوسط العمر المتوقع للفرد في أوروغواي مرتفع؛ لذلك أصبح كبار

اليومي ومستقبلها القريب والبعيد. وبالتالي فإنه من غير المتصور أن نسعى لتحقيق عالم الغد، وتأمين التوازنات السياسية والاقتصادية الدولية، دون أن نبدأ بنواة الاستقرار والتوازن، ألا وهي الأسرة. إن حماية الأسرة، بمكوناتها الدائمة الثقافية والمادية، هي مسؤوليتنا جميعاً على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولا ننكر المسؤولية المباشرة للحكومات في هذا الخصوص والدور الأصيل والمتعاظم الذي يتعين أن تضطلع به. في ذات الوقت، وبما أننا نولي موضوع الأسرة اهتمامنا عالمياً، فإن الأمر يقتضي منا تحركاً فعلياً وعملياً جاداً على المستوى الدولي.

إن الدول والهيئات المانحة، وخاصة المؤسسات المالية - البنك والصندوق الدوليين - مطالبة بإيجاد صيغة حركية لتعزيز الأنشطة الإنتاجية للأسرة، بما يواكب متطلبات إعادة الهيكلة الاقتصادية في بعض المجتمعات، وصيغة الاقتصاد الحر وتحدياتها في مجتمعات أخرى. إن الحكومات مطالبة بأن تكون الموصل الجيد والسريع للمساعدة الدولية من فكر وتقنيات وأموال. إن الجمعيات الأهلية مطالبة بأن تدعم لا مركزية النشاط القومي والدولي من أجل الأسرة ومن خلال الأسرة.

إننا ندعو من خلال هذا المنبر إلى صيغة مشتركة للتعاون تهدف إلى تحقيق السلام والتقدم والرخاء للمجتمع الدولي بأسره، بدون تفرقة بين حضارات ونظم وثروات، من أجل سلام وتقدم ورخاء لنواة المجتمع الأولى، وهي الأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لممثلة أوروغواي السيدة بورميسستير دي مينارد، مديرة المعهد الوطني للأسرة والمرأة.

السيدة بورميسستير دي مينارد (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن أوروغواي، منذ البداية الأولى لتاريخها كأمة، دلت على التزامها الثابت بالمسائل الاجتماعية، وهو التزام تجسده اهتماماتنا وأعمالنا. وفي أول الأمر، كانت أعمالنا تتركز على تدخل الدولة القوي، استناداً إلى مفهوم السياسة الاجتماعية باعتبارها عنصراً موحداً. وهذا النوع من التدخل، المتسم باحتكار الدولة الكلي تقريباً لتقديم الخدمات الاجتماعية، كان يرمي إلى دعم الهوية المشتركة باعتبارها الوسيلة التي تحقق تكافؤ الفرص بأكثر مما

وقد أوجدت هذه الهيئات الثلاث نهجا خلافا في معالجة السياسات الاجتماعية، وجعلت حاجات الأسرة الجديرة بالأولوية - لا سيما الأسر الأضعف من الوجهة الاجتماعية - موضعا لعملية صنع القرارات على أعلى المستويات الحكومية.

وكان السبيل الرابع للتنسيق هو المجلس الوزاري المعني بالأمور الاجتماعية الذي شكل في ١٩٩١ من خبراء في التشريعات الاجتماعية. وقد اعتمد المجلس في أيار/مايو ١٩٩٢ خطة عمل وطنية مقدمة من المعهد الوطني للأسرة والمرأة. وتضم الخطة ست فئات رئيسية هي التعليم، والصحة، والعمالة، وحقوق الإنسان، والتشريع، والبيئة. ولكل فئة برامجها المحددة. وحيث أن عدد هذه البرامج يصل إلى ٤٠ فإنني لن أتطرق إلى بيانها.

والفئات الست الرئيسية لها بدورها ثمانية برامج عمل مترابطة تغطي بنود أولوية تنطوي على مخاطر عالية يتعين معالجتها في فترة السنوات الخمس التي بدأت في أيار/مايو ١٩٩٢. وتشمل: النساء والأسر ممن يعانون من فقر مدقع؛ والأطفال المعرضون لأوضاع صعبة بشكل خاص؛ والأمهات المراهقات، والنساء الريفيات والأسر الريفية، والمسنون؛ والأسر ومعاملة الجنسين؛ والمعوقون؛ وضحايا العنف المنزلي.

وتكمل الخطة ستة برامج تنفيذية تتضمن إنشاء مكاتب في مختلف مناطق البلاد، ومراكز إعلامية للتعريف بحقوق المرأة والأسرة، ومكتبات متخصصة، وقاعات للنشاط، وقواعد للبيانات. إلا أن الأهم من ذلك، هو برنامجنا للتدريب الذي يتيح لنا أن نستفيد من مواردنا البشرية. ونظرا لتوفر هذا النوع من السياسة عبر القطاعات، أصبح هذا البرنامج أهم الأدوات المتاحة لنا.

وبعد سنتين ونصف السنة من اعتماد الخطة كان قد بدأ تنفيذ ٧٥ في المائة منها، وأصبح العمل جاريا في تنفيذ ٣٤ برنامجا محددا. وتشمل هذه البرامج: فتح مراكز إعلامية في كافة أنحاء البلاد؛ واتخاذ تدابير لمكافحة العنف المنزلي، كان لها بالفعل تأثير بالغ على الأسر؛ وإنشاء مركز لمنع العنف المنزلي ومساعدة ضحاياه؛ وتدريب المسؤولين العموميين والعاملين في الشرطة والخدمات الطبية الطارئة ومركز منع العنف المنزلي؛ وإيجاد مركز لاستقبال ضحايا العنف؛ وإجراء

السن يدرجون ضمن الفئات المستهدفة. وبغية زيادة الخدمات الاجتماعية إلى أقصى حد، نسعى إلى الحصول على آراء جميع الفئات المتلقية، فقد أتحنا لها محفلا تعبر فيه عن توقعاتها واحتياجاتها ومطالبها.

وتحقيقا لتلك الغاية، اعتمدت الحكومة في عام ١٩٩٠ خطة عمل وطنية للسياسة الاجتماعية، شارك في إعدادها الخبراء الحكوميون والقطاع الخاص وذلك في إطار يقوم على التعددية والمشاركة الشعبية. كما أنشأنا برنامجا شاملا ومتكاملا للسياسة الاجتماعية، يقوم أساسا على مبادئ توجيهية للتصدي في مجالات العمالة والثقافة والتعليم، للصعوبات التي تواجهها الأسر في التكيف مع التغييرات السريعة والتحويلات العميقة التي تؤثر عليها.

إن المعهد الوطني للأسرة والمرأة واللجنة الوطنية للأسرة جزءان من سياسة شاملة ترمي إلى زيادة فعالية جهاز الخدمات الاجتماعية إلى أقصى الحدود. لقد أنشأنا، لا للتنافس مؤسسيا مع القائمين تقليديا على أمور السياسة العامة مما يجعلهما نافلين، بل لتعزيز السياسة العامة بتحقيق التكامل بين مختلف أبعادها - وأقصد البعد الخاص للأسرة وبمعاملة الجنسين وبالدولة وذلك عن طريق التنسيق بين البرامج الحالية وتكييف سياسات التعليم والصحة والعمالة والتأمين الاجتماعي حسب الاحتياجات الخاصة لكل قطاع من قطاعات السكان، مع تركيز خاص على الأسرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، الأمير سيسووات سيريراث (كمبوديا).

ولكفالة حصول الجماعة المستهدفة على أقصى قدر من الفائدة، تم تخطيط البرامج وتصميمها وإنجازها وتنفيذها وتقييمها بالاستناد إلى بحث متعمق وتحليل لديناميات الوحدة الأسرية.

وثالثا، أنشئت، في نطاق مكتب التخطيط والميزانية وتحت رعاية رئاسة الجمهورية، آلية جديدة هي برنامج للبنية الأساسية الاجتماعية، ومن مهام هذا البرنامج صقل السياسات الاجتماعية بما يكفل تحقيق النتائج المثلى. كما يتخذ البرنامج وسيلة لحشد مجموعة من المفكرين من أجل تحليل وصياغة السياسات المتعلقة بالتغذية والتعليم والصحة.

للتغييرات في المجتمع. فلندع الأسرة تقرر ما هي التغييرات التي تريدها هي في المجتمع.

إن التحدي يعني ضمنا قيام أسر ميالة إلى الفاعلية - أسر تتحمل المسؤولية عن أعمالها - أسر تشكل الأحداث بدلا من الاستسلام لها بسلبية - أسر تسهم في المجتمع بكل حيويته وبكل الحكمة المكتسبة من اعتمادها على الجنسين. فليكن ذلك هو تحدينا.

لقد جئنا من القاهرة منذ فترة قصيرة، حيث أسهمنا بعرض مناظيرنا ورؤيتنا، والخطوة التالية الآن هي مؤتمر القمة الاجتماعية في بيجينغ. دعونا نعمل على تحويل مجتمعاتنا: القطاع الخاص والقطاع العام والأسرة. دعونا نبني عالما يضمنا جميعا ويعترف بكل فرد منا - عالما نعتز فيه نحن بأنفسنا - عالما نشعر بانتمائنا إليه، عالما يمكن فيه للرجال والنساء، للصغار والكبار، أن يعيدوا تقييم علاقاتهم وأدوارهم، ومواقفهم تجاه صنع القرار والوصول إلى الموارد والتحكم فيها. فلنكن واقعيين ونسلم بأن الأهداف التي لا تستند أساسا إلى الواقع، إنما هي بحكم التعريف، مجرد تطلعات يتعذر تحقيقها.

لقد احتفلت حكومة أوروغواي، بمساندة من المؤسسات ذات الصلة، بهذه السنة الدولية للأسرة بأفعال وإنجازات. ونحن نحیی مبادرة الأمم المتحدة إلى إعلان سنة ١٩٩٤، سنة دولية للأسرة، وإلى عقد هذا المؤتمر الدولي المعني بالأسر، الذي سيمكننا من إجراء تبادل للأفكار مثمر ومثر.

إن هذه الاجتماعات الهامة تمكننا من تجديد قوانا وإعادة تأكيد التزامنا تجاه الأسرة التي تحتل المنزل الأسمي في أذهاننا وفي تصرفاتنا اليومية. إن التحدي الكبير الذي يواجهنا هو تكييف هياكل الأسرة وأنشطتها حتى تصبح الأسرة عنصرا للتغيير. فنحن بتعزيزنا للأسرة إنما نعزز المجتمع نفسه. بل الواقع، إنما باعطاء أولوية للقيم الانسانية وللمثالية والمشاطرة إنما نضمن مستقبلنا ذاته.

واسمحوا لي أن أختتم بأن أقتبس من كلمات شاعرة أوروغواي المعاصرة غراسيلا خنتا دي فرنانديز، التي تحرك دائما مشاعرنا والتي تعطينا، حسب قول شاعرة أوروغواي معاصرة أخرى، هي سيلفيا بونتيس دي أوينارد، الوقت لكي نحيا

بحوث وبث برنامج إذاعي يشارك فيه الجمهور؛ واتخاذ تدابير لمكافحة دعارة الأطفال؛ وتشجيع التعليم المختلط والتعليم الذي تنتفي فيه النظرة القائمة على التفرقة بين الجنسين؛ والتوعية العامة والدعوة. ويفيد من هذه البرامج أكثر من ٢٣ ٠٠٠ مستفيد مباشر و ٩٦٠ مستفيدا غير مباشر.

ولا تزال البرامج المتعلقة بالمواضيع التالية في مرحلة البحث والتحليل: إيجاد الوظائف؛ والنساء الريفيات والأسر الريفية؛ والأمهات المراهقات؛ وأرباب الأسر المعيشية؛ والفقر المتواصل بين الأجيال.

ويدفعنا ذلك إلى ذكر الملاحظات التالية حول الأسرة.

إننا إذا استمررنا في تقبل التفاوت الراهن ما بين ما هو فعلي وما هي مثالي، سنعطي رسالة مشوشة إلى الأطفال والمراهقين فضلا عن البالغين، رسالة لن تؤدي إلا إلى تعزيز الأفكار المسبقة عن أنماط السلوك وفرض قوالب جامدة مما يقوض مفهوم الأسرة المقبول.

وإذا ما واصلت الأسر في الوقت الحالي الطموح إلى أهداف غير واقعية، فإنها ستدمر تدريجيا الهيكل الأساسي للعلاقات الاجتماعية، ألا وهو الأسرة؛ وسيكون ذلك بجلاء خطوة إلى الوراء. إن النمط التقليدي للأسرة - الذي يكون فيه الرجل متكسب الرزق، أو على الأقل العائل الرئيسي، نمط يجري تفتيته بفعل التقبل المتنامي للعلاقات غير التقليدية والأكثر انفتاحا والتي هي بالتالي علاقات أقل استقرارا. وكثيرا ما يسفر هذا التقليل عن عدم وجود الشخص الذي يؤدي دور النموذج المناسب الذي يتطلع الأطفال إلى محاكاته.

لقد كتب الكثير عن الحاجة إلى تحديد دور الأسرة في المجتمع. والتغييرات الراهنة في المجتمع - وبخاصة مشاركة النساء في القطاع العام وفي سوق العمل - تعمل على تغيير صورة الأسرة. ولكن لماذا لا نقدم على معالجة المشكلة فنبدل العالم من منظور الأسرة؟

وفي اليوم الذي أنشئت فيه اللجنة الوطنية للأسرة، طرحت السيدة ماريما خوليا بو دي لوكالي رئيسة اللجنة وحرمت رئيس الجمهورية، هذا التحدي: فلنعمل على عدم ترك الأسرة تتحول إلى أسيرة

وأعضائها كأفراد متنتن البشر. عندئذ فقط سنتمكن من تعزيز القدرة الدينامية للأسرة على توريث وظائفها. ولا يمكن تحقيق حماية الأسرة وتعزيز دورها في المجتمع إلا بأخذ جميع الجوانب في الاعتبار، وبذلك يتسنى تمهيد الطريق لرفاه الأجيال القادمة وازدهارها.

وبهذه الروح استقبلت بلادي السنة الدولية للأسرة واحتفلت بها بالأنشطة التالية.

لقد جمعت التقارير التي أعدتها اللجان المتخصصة التي شكلتها اللجنة الوطنية عن الأنشطة العامة للسنة الدولية للأسرة، ونشرت في كتاب. وعلاوة على ذلك، أكملت تسعة برامج بحثية مختلفة حول شتى جوانب المشاكل الأسرية، وذلك بالتعاون مع الجامعات، وقامت مؤسسة أبحاث الأسرة التركية بنشر ثلاثة من هذه البرامج البحثية. كما بدأت المنظمات غير الحكومية هذا العام في إصدار مجلة الأسرة والمجتمع، التي أصبحت تصدر الآن بانتظام.

وتم الاضطلاع ببرامج تثقيفية شتى بالتعاون مع دار الاذاعة الوطنية التركية. كذلك أذاع التلفزيون عدة بيانات إعلامية و ٤٠ حلقة درامية مسلسلة تدرس كلها حياة الأسرة التركية. كما وزعت في جميع أرجاء البلاد آلاف الملصقات بالإضافة إلى المواد الدعائية الأخرى التي تعرض المعلومات والشعارات الخاصة بالسنة الدولية للأسرة وذلك لتعزيز الوعي العام.

ولتركيز اهتمام مجتمعنا على هذه المناسبة، استخدمت وسائل عملية جديدة. ومن هذا السياق، طرحت على الجمهور في ٩ أيار/مايو تذاكر يانصيب وطنية عليها شعار السنة الدولية للأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى تزويد الأسر منخفضة الدخل التي لديها أطفال حديثي الولادة بسلسلة من الشرائط السمعية التعليمية، وذلك بالتعاون مع مستشفيات الولادة. كما قامت المديرية العامة للخدمات البريدية بطبع رمز وشعارات يوم الأسرة الدولي على الطوابع والمظاريف.

ولنشر معاني الاحتفال بسنة ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة في أرجاء البلاد، صدرت تعليمات لمحافظي المقاطعات بنشر المعلومات عن أهداف ومقاصد السنة على أوسع نطاق ممكن.

ونحلم. فهي في الأسطر الوجيزة من قصائدها الشهيرة تتأمل أوضاع العالم، والحرية، والانفتاح، والتلقائية، والحدود والعقبات التي تفصل بيننا، وتمدنا باحساس جديد بالأمل والابداع، وتعطي بعدا جديدا للحياة وللالتزام وللحب. إن سياساتنا يجب أن تستلهم هذه القيم دائما أنها تقول:

"أود أن أترك لكم عالما ترفرف عليه الحمام، عالما من الدروب المفتوحة ومن بسمات الأطفال، عالما بدون حدود، عالما من الأخوة حيث تكون كلمة "صديق" كلمة لها معناها. أود أن أترك لكم عالما مليئا بالأمل والأحلام، وأفقا متسعا ليس فيه أي خواء".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتركيا السيد باتو.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) يشرفني ويسعدني أن أتكلم اليوم عن البند ٩٥ من جدول الأعمال الذي يتضمن فيما يتضمن متابعة السنة الدولية للأسرة، التي احتفلت بها هذه المنظمة لابرار معنى الأسرة كوحدة أساسية للمجتمع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض المعلومات عن العملية التحضيرية لهذه المناسبة في تركيا، وهي تعبر بوضوح وجلاء عن اهتمام حكومتنا وشعبنا الواسع النطاق بهذه المبادرة.

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجارية حول المعمورة بما لها من آثار إنسانية تتجاوز الحدود، تترك أيضا أثرا هائلا على الأسرة كمؤسسة وعلى أعضائها. وفي هذا الوقت الذي نعيش فيه حقبة تغيير جذري، أعتقد أن إعلان السنة الدولية للأسرة كان مناسبة جاءت في حينها للتأمل في القيم المعنوية التي تصوتها الأسرة، وفي الوظائف الحيوية التي تقوم بها. كما أنها كانت فرصة مفيدة للمجتمع الدولي ليظهر التزامه بدور الأسر في كل دروب الحياة.

إن الأسرة هي المصدر الأساسي للرفاه الاجتماعي ولاستقرار المجتمع. وهي، في الوقت ذاته، قوة للتقدم إذا ما نجحنا - كمجتمع إنساني عالمي - في تشجيع هيكلها الدينامي وذلك بالنهوض الفعال بالحقوق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لها، كوحدة متكاملة

لقد اتسمت السياسة التونسية في مجال الأسرة منذ الأيام الأولى للاستقلال سنة ١٩٥٦ بالشمولية والتماسك حيث اهتمت بكل أفراد الأسرة وبمختلف أصنافها، من كل الجوانب التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وذلك حفاظا على توازنها وازدهارها وضمانا لتفاعلها الإيجابي مع تطور المجتمع حتى تكون بحق نواته الأساسية الفاعلة.

وكان لا بد من وضع إطار تشريعي وقانوني ملائم يسمح بتجسيم الاختيارات التي اتخذتها تونس مبكرا، فكانت الانطلاقة مع صدور مدونة الأحوال الشخصية سنة ١٩٥٦ التي وضعت الأسس المتينة للعلاقات بين أفراد الأسرة التونسية على أساس الاحترام المتبادل بين الزوجين، وتقاسمهما للأعباء والمسؤوليات، وضمان حقوق كل منهما، مع احترام مصلحة الأطفال والسهرة عليها، فتم بذلك منع تعدد الزوجات ورفع سن الزواج الأدنى إلى ١٧ سنة بالنسبة للفتاة و ٢٠ سنة للفتى. وقنن الطلاق، وتساوى الوالدان في مسؤولية الحضانة. ولئن تم تنقيح مجلة الأحوال الشخصية في خمس مناسبات سابقة، فإن التحوير الأكبر والأهم جاء مع الإجراءات التي أقرها سيادة رئيس الجمهورية في آب/أغسطس ١٩٩٢ لجسم حرصا متجددا على صيانة الأسرة ووحدتها وليضمن مصلحة أفرادها.

كما شملت هذه الإصلاحات، إضافة إلى مجلة الأحوال الشخصية المجلة الجنائية ومجلة الشغل ومجلة الجنسية، فمكنت الأم التونسية من منح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي بعد موافقته، وأقرت تشديد العقاب على الزوج والزوجة في حالة تعنيف أحدهما للآخر، وأنشئ صندوق النفقة لضمان مورد عيش للمرأة المطلقة وأبنائها، إلى جانب العديد من الإجراءات الجريئة والمدرسة والتي تعبر عن منهج تونس في التوفيق بين مقتضيات الشريعة الإسلامية ومستلزمات المجتمع المدني الديمقراطي المتفتح.

وخلال سنة ١٩٩٤، السنة الدولية للأسرة، عملت تونس على تجسيم هذه الإجراءات الأخيرة، وإنشاء الهياكل والآليات الخاصة بها مما مكنها من العمل والتدخل المفيد والقيام بالدور الذي وجدت من أجله. كما نظمت عديد المؤسسات الحكومية والجمعيات المتطوعة أنشطة كبيرة للإعلام بهذه الإجراءات، وتبسيطها للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

لقد تم الاحتفال بيوم الأسرة الدولي الموافق ١٥ أيار/مايو، في عاصمتنا بمشاركة شتى المنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، بينما نظمت برامج وعروض ترفيهية في عدة مدن أخرى.

في الوقت نفسه، بدأت أنشطة تتعلق بتشكيل مجلس الأسرة الثاني. وتعد الآن تمثيلات تليفزيونية إضافية عن الحياة الأسرية، بعضها بالتعاون مع وزارة الثقافة. كما نظمت عدة مشاريع لأسبوع الأسرة، من ١٠ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وسيخصص العدد الرابع من مجلة الأسرة والمجتمع - الذي سيكون عددا خاصا - للسنة الدولية للأسرة.

باختصار، يسرني أن ألاحظ أن السنة الدولية للأسرة وفرت لنا فرصة قيمة لرفع مستوى الوعي لدى أجهزة رسم السياسة العامة على المستويين المحلي والوطني، ولإعادة تقييم تشريعاتنا بهدف توضيح أثرها المحتمل على الأسر. كما شجعتنا مجددا على استكشاف آفاق جديدة لتعزيز وحماية الأسرة.

في الختام، أود أن أعرب عن أفضل التمنيات باكتمال نجاح السنة الدولية للأسرة. وإنني واثق بأن السنة ستشكل أساسا هاما لأنشطة في المجال الاجتماعي وأنشطة تتناول حقوق الإنسان في المستقبل وهي تنقلنا إلى القرن الواحد والعشرين. إن الاحتفال بالسنة سيكون أيضا مقدمة طيبة لمناسبات هامة أخرى مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اللذين سيمس عملهما بشكل مباشر الأسرة كمؤسسة، وجميع أعضائها كأفراد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة نبيلة جدانة الرئيسة والمديرة العامة للمكتب الوطني للأسرة والسكان في تونس.

السيدة جدانة (تونس): يسعدني في البداية أن أقدم إليكم بخالص عبارات الشكر للفرصة التي أتاحتموها لي للتوجه إلى محفلكم الموقر. كما يشرفني اليوم ونحن في أواخر السنة الدولية للأسرة أن أقدم لكم باسم الجمهورية التونسية لمحة عن تجربتنا في ميدان السياسة الأسرية، وما اتسمت به سنة ١٩٩٤ من إنجازات وبرامج لفائدة الأسرة وأفرادها.

والحديث، مما مكن القطاع الصحي في تونس من دخول ميادين جديدة في مختلف الاختصاصات.

وإضافة لهذه السياسة الصحية، وإيماننا منها بضرورة التحكم في النمو الديموغرافي، لما له من مردود إيجابي، سواء على الصحة العائلية أو على ظروف المعيشة وعلى النمو العام للبلاد، سعت تونس، وبصفة مبكرة منذ سنة ١٩٦٤، إلى اعتماد برنامج واضح لتنظيم الإنجاب يشرف على تنفيذه الديوان القومي للأسرة والعمران البشري، الذي تمكن بواسطة شبكة كبيرة من الهياكل الثابتة والمتنقلة من تغطية كامل البلاد وتأمين العديد من الأنشطة الصحية والتثقيفية، والقيام بالعديد من البحوث، إلى جانب نشاطه التكويني وطنيا ودوليا، ونشاطه في مجال البحوث والتقييم. ولقد رافقت البرنامج عدة إجراءات ملائمة مثل الترخيص بتوريد المواد الواقية من الحمل سنة ١٩٦١، وتعميم التغطية الاجتماعية، وحصر المنح العائلية في الأطفال الثلاثة الأوائل، ومجانية الانتفاع بخدمات هياكل تنظيم الأسرة كل هذا جعل الإقبال على خدمات التنظيم العائلي يتصاعد بسرعة؛ وتطورت نتيجة لذلك نسبة استعمال وسائل منع الحمل من ٣١ في المائة سنة ١٩٧٨ إلى ٥٤ في المائة حاليا. ونزل معدل الولادات إلى ٢٥ في الألف سنة ١٩٩٢ مقابل ٣٩ في الألف سنة ١٩٧٠، في حين بلغ مؤشر الخصوبة الإجمالي ٣,٢ من الأطفال بعد أن كان ٧,٢ سنة ١٩٦٥.

وقد شهدت سنة ١٩٩٤ انتهاز خطة عمل خصوصية لفائدة الأسرة الريفية، وتدعيم الصحة العائلية المندمجة، التي تعتبر تنظيم الأسرة عنصرا من عناصر الصحة الشاملة. وتدعمت الإمكانيات البشرية والمادية في المناطق التي لا تزال تشكو نقصا في التغطية في ميدان استعمال وسائل منع الحمل، وأعطيت الأولوية للعمل للتثقيف الميداني، وللخدمات الطبية على طريق الفرق والمصححات المتنقلة. وسيتواصل اعتماد هذه الخطة في السنوات المقبلة حتى يتم تحقيق الأهداف الصحية والديموغرافية المرسومة.

ومن جانب آخر، أود أن أذكر بأن السياسة الأسرية أولت عناية متزايدة للمرأة. فبالإضافة إلى ما وقعت الإشارة إليه، صادقت تونس على العديد من الاتفاقيات نذكر منها اتفاقية كوينهاغن حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد شهدت سنة

إن ما تحقق في المجال التربوي على امتداد ثلاثة عقود لفائدة النشء ليعتبر بحق من أهم مفاخر تونس ومن الثوابت في عملية تنمية الموارد البشرية الضرورية لكل تطور. فبعد الإصلاح التربوي الأول لسنة ١٩٥٦، الذي كان يرمي إلى تعميم التعليم على أبناء كل الأسر، مهما كان موقعها ومهما كانت إمكانياتها، شرعت تونس من بداية ١٩٩١ في تنفيذ الإصلاح التربوي الشامل الذي يهدف خاصة إلى إرساء المدرسة الأساسية، ويقر إجبارية التعليم. وقد مكن هذا المجهود من تراجع نسبة الأمية لدى الكبار من ٨٥ في المائة إلى ٣٧ في المائة وبلغت نسبة التمدرس سنة ١٩٩٣ لمن هم بين ٦ و ١٦ سنة ٨٢ في المائة لدى الفتيات و ٨٨,٧ في المائة لدى الفتيان. كما انطلق سنة ١٩٩٤ برنامج خاص لتقليص الأمية لدى النساء، خاصة في الريف، والعمل على الرفع من نسبة تمدرس الفتاة. ويصح القول بأن دولة تخصص قرابة ٢٥ في المائة من ميزانيتها للتربية والتعليم لا يمكن إلا أن تكسب رهان المستقبل.

أما في مجال الصحة، فقد أدت السياسة التي توختها الدولة، والتي تركز مبدأ حق كل مواطن في حماية صحية، إلى احتلال تونس مرتبة مشرفة في هذا المجال. وما تقلص نسبة الوفيات من ١٥ في الألف سنة ١٩٦٦ إلى ٦,٢ في الألف سنة ١٩٩٢ إلا دليل على ذلك. وانخفضت بصفة ملموسة معدلات وفيات الأطفال لتصل إلى حوالي ٣٢ في الألف بعد أن كانت ١٥٣ في الألف سنة ١٩٦٦. وقد تم تحقيق هذه النتائج بفضل توسيع شبكة مراكز الصحة الأساسية وانتشارها في المدن والقرى والريف، وكذلك بعض برامج خصوصية تهتم بصحة الأم والطفل والتلقيح، والقضاء على الأوبئة والأمراض المعدية، والمحافظة على الصحة البيئية ومراقبة نقاط المياه، وتركيز الطب المدرسي والجامعي، إلى جانب برامج حديثة العهد للوقاية من داء فقدان المناعة، وبرامج للحفاظ على الصحة العقلية، والعناية بالمعاقين والعجز.

والجدير بالذكر أنه خلال سنة ١٩٩٤ بذل مجهود إضافي لإقامة المراكز الصحية بأعماق الريف، وتخصيص الإطار الضروري لها، وانطلقت قوافل أطباء الاختصاص إلى هذه المناطق. كما شهدت سنة ١٩٩٤ تدعيما كبيرا للبنية الاستشفائية، وإصلاحا جوهريا لهياكلها، واقتناء العديد من الأجهزة والمعدات المتطورة

والهياكل والإمكانات الجماعية. وقد انتفع هذا الصندوق خلال سنتي ٩٣ و ٩٤ قرابة ٣٠٠ ألف ساكن، ببرنامج ترمي إلى تحسين ظروف العيش من بنية أساسية، ونور الكهرباء، وماء صالح للشرب، ومدارس ومراكز صحية، إلى جانب إحداث موارد رزق تتماشى وخصوصيات كل منطقة.

وإيماننا منها بأن السكن يشكل عامل استقرار وازدهار للأسرة، وشرطا أساسيا لانصرافها للقيام بوظائفها، انتهجت تونس سياسة سكانية طموحة، فسنت القوانين والتراتب وال إجراءات، وبعثت المؤسسات للنهوض بهذا القطاع، وتركزت تدخلاتها خاصة لفائدة ضعاف الدخل، بوضع آليات تمويل في متناول كل أصناف الأسر. ولقد تمكنت هذه السياسة وما رافقها من إجراءات تشريعية من تقليص نسبة المساكن البدائية من ٤٤ في المائة سنة ١٩٦٤ إلى ٤,٨ في المائة سنة ١٩٨٠.

واليوم، نسجل باعتزاز أن ٨٠ في المائة من الأسر التونسية مالكة لمساكنها.

إن عنصر الضمان الاجتماعي يعتبر خير غطاء يحمي الأسرة التونسية ويؤمنها من غوائل الدهر والصعوبات. وقد تضاعف عدد المنخرطين خلال الفترة ما بين ٩١ و ٦٤ سبع مرات. وبلغ معدل التغطية الاجتماعية ٦٢ في المائة من السكان النشطين في عام ١٩٩١.

ولقد اكتسب موضوع الجالية التونسية المقيمة بالخارج أهمية بالغة ضمن سياسة الدولة، وتدعم هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة من خلال بعث ديوان للتونسيين بالخارج، وإحداث المجلس الأعلى للتونسيين في الخارج، وحرص الدولة على المحافظة على حقوق المواطنين في الخارج، خاصة بعد صدور القوانين الجديدة لأوروبا الموحدة.

ولقد دعت تونس خلال المؤتمر العالمي للسكان الذي التأم مؤخرا بالقاهرة إلى عقد ندوة دولية تجمع البلدان المعنية بموضوع الهجرة لتدارس قضاياها واقتراح الحلول لما يعترضها من صعوبات بدأت تطفو على السطح شيئا فشيئا.

١٩٩٤ التجسيد الفعلي للإجراءات الأخيرة لفائدة المرأة، فقد دخلت القرارات المستحدثة حيز التطبيق، ومنها إسناد منحة تكميلية لتغطية إيداع أبناء المضمونات اجتماعيا بالمحاضن، وإبرام اتفاقيات مع جمعيات وطنية لمساعدتها على إحداث محاضن وتحسين الخدمات بها.

أما في ميدان الطفولة، فقد سعت تونس إلى توفير كل الضمانات التشريعية والمؤسسية، وصادقت على الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق الطفل ونمائه. وتوجت المكاسب بالقرار الذي أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية في شهر آب/أغسطس الفائت، والمتعلق بمراجعة نظام الجلسات الصلحية في قضايا الطلاق، وإدراج ثلاث جلسات كلما شملت الأسرة أطفالا. وأولى القانون التونسي العناية والرعاية للأطفال المعرضين إلى كل أنواع الاستغلال وحمايتهم من المخاطر الاجتماعية، وذلك - خاصة - بتشديد العقوبات تجاه كل من يضطهد أو يسيء معاملة الطفل أو يستغله أو يعنفه.

وإيماننا منها بأنه لا كرامة للأسرة بدون دخل محترم يكفل لها القيام بوظائفها على أحسن وجه ويحميها من الحاجة والخصاصة، عملت تونس منذ الاستقلال على تنمية المداخل الأسرية، كما انتهجت سياسة تحويلات اجتماعية رائدة مكنت على امتداد ثلاثة عقود من توظيف ما لا يقل عن ١٨ في المائة من الدخل الإجمالي الخام لفائدة المصاريف الاجتماعية. فوفرت الدولة بذلك لكل أسرة دخلا إضافيا يساوي قيمة الأجر الأدنى المضمون، متمثلا في خدمات كل من صندوق التعويض والتربية والصحة المجانيتين، والمساهمة في مصاريف النقل، إضافة إلى المساعدات العينية. ولقد تحققت، في ظل هذه السياسة، مكاسب هامة، تجسدت خاصة في تحسين ملحوظ في مداخل الأسرة التي تضاعفت قرابة أربع مرات في ١٥ سنة، مما مكنها من الارتقاء بظروف عيشها إلى مستويات أفضل، والتقليص من ظاهرة الفقر من نسبة ٣٣ في المائة من المواطنين سنة ١٩٦٧ إلى ٦,٧ في المائة سنة ١٩٩٠.

وبمبادرة شخصية من سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، وقع بعث صندوق التضامن الوطني، منذ سنة ١٩٩٣، لزيادة الاعتناء بالمناطق والتجمعات الأقل حظا والتي تحتاج إلى الحد الأدنى من البنية التحتية،

مركز دولي للأسرة لمراقبة وتنفيذ التوصيات وتقييم السياسات الأسرية.

هذا ما جاءت به توصيات ولوائح الندوة التحضيرية لدول افريقيا وغرب آسيا للسنة الدولية للأسرة. وقد تم في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في تونس إنجاز العديد من الأنشطة والتظاهرات في إطار احتفال تونس بالسنة الدولية للأسرة. وكان ذلك منذ إعلان رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن انطلاق احتفال تونس بالسنة الدولية للأسرة.

كما تستعد تونس منذ مدة، وبصفة نشيطة، للمؤتمر العالمي للمرأة، الذي ستحتضنه بيجينغ في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥، وذلك بعد أن عملت على أن تكون مشاركتها في المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة مشاركة متميزة.

وتوافق هذه السنة سنة ترؤس تونس لمنظمة الوحدة الأفريقية، ورئاسة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي لها، وهو الذي أبرز منذ اليوم الأول لهذه الرئاسة، وخلال خطابه أمام رؤساء الدول الأفريقية أثناء القمة المنعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بتونس، أهمية الموارد البشرية، وواقع الطفولة، وما تعانيه الأسرة في بعض المجتمعات من ويلات وآفات. فقد قال:

"إن ما حققته بعض بلداننا في هذا المجال جدير بالدعم والمتابعة، لاسيما أن واقع الطفولة ما يزال بائسا في بعض مناطق القارة، وهم أو ضحايا الحروب والمجاعات والأمراض والتهجير، وهو ما يقتضي تعبئة كل الجهود لإنقاذ هؤلاء الأبرياء، باعتبارهم أساس كل تنمية صحيحة ودائمة، وتنفيذا لمصادقة دولنا على الإعلان العالمي لحقوق الطفل، ولخطة العمل لبقاء الطفل ونمائه".

وقد تجسم هذا التوجه بعدد المبادرات التي اتخذتها الجمعيات التونسية غير الحكومية لفائدة أطفال وأسر رواندا، والبونسة والهرسوك، لتخفيف العبء عليهم، ومساعدتهم على تجاوز الظروف الصعبة التي يمرون بها، وتمكينهم من الحصول على بعض الضروريات.

ولأن الأسرة أصل كل مجتمع وعموده الفقري، ولأنها في نفس الوقت مقياس وواجهة وشاهد على مستوى الحضارة، حضارة الشعوب ورفاهية الأفراد، ولأنها كذلك من أكبر القيم والمؤسسات فلقد حرصنا، على الرغم من عمق التحولات التي نعيشها، على مساندة تطورها، وتجلى ذلك بالخصوص بإحداث وزارة لشؤون المرأة والأسرة، ومجلس أعلى للمرأة والأسرة، وبتكريس يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر يوما وطنيا للأسرة، ويوم ١١ كانون الثاني/يناير من كل سنة يوما وطنيا للطفل، بالإضافة إلى عيد المرأة الموافق يوم ١٣ آب/أغسطس، وهي فرص يتكثف فيها الإعلام والتحسيس بالحقوق والواجبات لكل من الأسرة والمرأة والطفل.

وتتنزل سياسة تونس الأسرية أيضا في إطار التوجه الدولي في هذا الميدان، سواء منه الحاضر أو المستقبل. وهي ترمي إلى احترام المواثيق والمعاهدات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وحقوق الفئات، وبالأخص المرأة والطفل. ولقد التزمت تونس بما جاء في هذه المواثيق والاتفاقيات حول الأسرة ورعاية أفرادها، وصدقت عليها واحترمتها، وهي تعمل بها وتدعمها. وقد تأكد هذا التوجه في السنوات الأخيرة من خلال تدعيم الحضور التونسي في الملتقيات والندوات الدولية والإقليمية التي خصصت لتدارس قضايا الأسرة فشاركت تونس في كل الأعمال الخاصة بالسنة الدولية للأسرة وعرضت تجربتها وتقدمت باقتراحاتها. كما احتضنت الاجتماع التحضيري لدول افريقيا وغرب آسيا للسنة الدولية للأسرة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وعملت على إنجاحه وتسهيل أشغاله. وقد تمخضت عن هذه الندوة توصيات ولوائح تتمحور حول:

أولا، دعم وحماية الأسرة لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وثانيا، إحداث لجان وطنية للأسرة وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، وقد عملت تونس بهذه التوصية فأحدثت المجلس الأعلى للمرأة والأسرة. وثالثا، تخصيص يوم عالمي للأسرة هو يوم ١٥ أيار/مايو من كل سنة، وقد احتفلت به تونس هذه السنة بتنظيم عديد من التظاهرات والأنشطة الميدانية. ورابعا، عقد ندوة دولية لتقييم إنجازات السنة الدولية للأسرة، وإن لقاءنا هذا يندرج ضمن هذه التوصية. وخامسا، تطوير التعاون بين الدول وتبادل المعلومات. وسادسا، إحداث

ولا يسعني اليوم، وأمام هذه الوضعية، إلا أن أذكر حضراتكم بالنداء الذي تقدم به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، من أعلى هذا المنبر، والذي دعا فيه المجموعة الدولية إلى ضرورة إعادة جدولة ديون بلدان العالم الثالث، واستعمالها من أجل تمويل البرامج الاجتماعية والسكانية والأسرية، ذلك أن التنمية المستدامة والتطور الشامل لا يمكن أن يتحققا في هذه البلدان إلا عبر تضامن أقوى بين مختلف البلدان وعبر مجهود جماعي منسق، تؤخذ فيه بعين الاعتبار مصلحة الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

وإن استراتيجية السياسة التونسية في مجال الأسرة تأخذ بعين الاعتبار، بالتوازي، الإمكانيات المادية المطلوبة، والعوائق الحاضرة والمستقبلية التي لا تخلو من التأثير على كل عمل تجديدي. كما تتوخى هذه الاستراتيجية منهجية تفاضلية تقوم بتحليل مختلف أنواع الأسر.

إلا أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتوجهات الحديثة لعدد من المنظمات الدولية المهمة بتمويل المشاريع الاجتماعية والصحية، إضافة إلى ما تمثله خدمة الدين من عبء على كاهل الدول النامية، أمور جعلت هذه البلدان، ومنها البلدان المتوسطة الدخل مثل تونس، تواجه صعوبات في تمويل مشاريعها وبرامجها الاجتماعية عامة، والأسرية خاصة.